دور استراتيجيات التنمية في تطوير القطاع الصناعي –دراسة تجربة ماليزيا–

The role of development strategies in the evolution of the industrial sector- Malaysian experience-

ط.د.كروشة ايمان[1]، د. برياطي حسين[2]

[1] جامعة الجيلالي ليابس سيدي بلعباس ، imen.kerroucha@univ-sba.dz

[2] جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم، housseyn.beriati@univ-mosta.dz

تاريخ الاستلام: 2021/ 05/29 تاريخ القبول: 2021/ 10/20 تاريخ النشر: 2021/ 12/30

ملخص:

تهدف الدراسة إلى توضيح دور استراتيجيات التنمية في تطوير القطاع الصناعي والذي يعد من أهم الركائز التي تعتمد عليها الدول حاليا من أجل تطوير اقتصادها، باعتبار هذا القطاع أحد محركات التنمية الاقتصادية.

وظهرت تجربة ماليزيا من ضمن التجارب الرائدة في هذا المجال وذلك بعد تطبيقها لإستراتيجية تنموية مدروسة المقاييس، مكنتها من الانتقال عبر عدة مراحل من الصناعات الصغيرة نحو الصناعات التكنولوجية العالية التقنية بفضل دعمها الحكومي واستثمارها في العامل البشري بالموازاة مع مضاعفة الجهد في مجالات البحث والتطوير التكنولوجي

كلمات مفتاحية: استراتيجيات التنمية، القطاع الصناعي، القيمة المضافة، ماليزيا.

تصنيفات JEL: O11، O14، O25

Abstract:

The aims of this study is to clarify the role of development strategies in the expansion of the industrial sector, which is one of the most important pillars on which countries currently rely in order to enrich their economies, also considered as one of the most important engines of economic development.

Malaysia has become one of the innovative experiences in this field, following the implementation of a well-developed development strategy, which has allowed it to go through several stages from small industry to high technology

Keywords: Development Strategies; Industrial Sector; Value Added; Malaysia

Jel Classification Codes: O11, O14, O25

المؤلف المرسل: كروشة ايمان، **الإيميل**: imen.kerroucha@univ-sba.dz

1. مقدمة:

تعتبر التنمية الاقتصادية أحد الأهداف الأساسية التي تسعى إلى تحقيقها كافة الدول على حد سواء ، فهي تمثل العمود الرئيسي لتحقيق مستوى معيشي مرتفع ،و إلى زيادة الدخل الحقيقي ، بالإضافة إلى تعديل التركيب النسبي للاقتصاد من خلال التوسع في الهيكل الإنتاجي ، و بناء صناعات تحويلية تمد اقتصاد الدول بالاحتياجات اللازمة (مصطيفى و بن سانية، 2014، صفحة 27) ، يعتبر القطاع الصناعي من أهم ركائز التي تعتمد عليها الدول لتنمية و تطوير اقتصادها ، حيث يمثل أداة للنمو و الازدهار السريع و أحد محركات التنمية الاقتصادية فمن خلاله تساهم الدول في دفع عجلة التنمية الاقتصادية ، ذلك بزيادة معدلات نمو الاقتصادي ، النهوض بالقطاعات الإنتاجية الأخرى ،توفير مناصب الشغل لليد العاملة ، إنتاج سلع ذات فرص تصديرية مما يؤدي إلى الحصول على العملة الصعبة ، و إنتاج سلع بديلة للواردات (ساعو، 2017، صفحة 75)

وقد بينت العديد من التجارب الدولية التي حققت تميزا وتقدما في تنمية وتطوير قطاعها الصناعي، نتائجا ايجابية، مما أحدث تغييرات هامة وهيكلية في المجال الاقتصادي من جهة والاجتماعي من جهة أخرى، ذلك من خلال تحقيقها استقرار اقتصاديا، مما يجعل اقتصاديات هذه الدول اقل هشاشة وأكثر قوة بمواجهة واستيعاب التقلبات والصدمات الاقتصادية، ومن انتقال هذه الدول من دول استهلاكية تعتمد على العالم الخارجي بشكل كبير لتغطية متطلبات المجتمع إلى دول منتجة .

وعلى ضوء ما تقدم يمكن طرح الإشكالية الآتية:

كيف نجحت ماليزيا في تطوير القطاع الصناعي وكيف يمكن استفادة الجزائر من هذه التجربة؟

ينطلق البحث من فرضية مفادها أن:

- القطاع الصناعي يمكن أن يكون نقطة انطلاق ومحرك للاقتصاد

يهدف هذا البحث الى تسليط الضوء على استراتيجيات التنمية وتبيان أهمية القطاع الصناعي في اقتصاد الدول، بالإضافة إلى دراسة تجربة ماليزيا في تطوير القطاع الصناعي ومدى الاستفادة منها لتحقيقها في الجزائر، وللإجابة على إشكالية هذا البحث استندنا على المنهج الوصفي التحليلي لبعض المؤشرات الاقتصادية من خلال تحليل بعض البيانات المرتبطة بموضوع الدراسة.

تعددت الدراسات حول الاستراتجيات والتجارب في تطوير القطاع الصناعي في العديد من الدول، حيث ركزت على البحث عن العوامل التي تحد من تطويره بالإضافة البحث عن العوامل التي تساعد في نمو مستويات القطاع الصناعي، سوف نعرض في هذا الجزء إلى بعض من تلك الدراسات:

– دراسة ساعو باية (2017): قامت الباحثة في دراستها بإبراز أهم المشاكل التي تواجه تطور القطاع الصناعي في الجزائر، بالرغم الجهود المبذولة من طرف الدولة والمتمثلة في العديد من الإصلاحات، ومن أهم المعيقات التي خلصت بها الدراسة انخفاض في نسبة كفاءة الإنتاجية نتيجة تقادم الآلات والمعدات، نقص التمويل، تقلبات أسعار المواد الخام ونذرتها في السوق الحلية. (ساعو، 2017، صفحة 84)

– دراسة مخضار سليم (2016، 2018): قام الباحث بدراسة مقارنة لتنافسية القطاع الصناعي للجزائر مع دول المغرب العربي، خلصت الدراسة أن القدرات التنافسية للقطاع الصناعي الجزائري خارج قطاع المحروقات جد ضعيفة وذلك مقارنة بالمغرب وتونس، حيث استخلص أنه راجع إلى التبعية المطلقة للصادرات الجزائرية لقطاع المحروقات. (مخضار، 2016، صفحة 101)، وفي دراسة أخرى له لتحليل تنافسية الصادرات الصناعية توصل إلى أن المزايا التنافسية للصادرات الصناعية خارج قطاع المحروقات للجزائر هي جد منخفضة بالرغم اهتمام الدولة بتطوير هذا القطاع وتخصيص له أموال باهظة. (مخضار، 2018، صفحة 49)

– دراسة علي احمد درج (2015): بين الباحث في دراسته أهمية التجربة التنموية الماليزية وكيفية الاستفادة منها للتخلص من التخلف والتبعية الاقتصادية التي تعاني منها دول العالم الثالث، حيث أبرز أن التحول الكبير في المجال الاقتصادي من بانتقالها من دولة تعتمد على تصدير المواد الأولية البسيطة الى أكبر مصدر للسلع والتقنيات الصناعية في جنوب شرق آسيا. (درج، 2010، صفحة 1361)

2. المحور الأول: الإطار المفاهيمي لاستراتيجيات التنمية

1.2 ماهية وأنواع استراتيجيات التنمية:

1.2.2 ماهية إستراتيجية التنمية:

تتمثل إستراتيجية التنمية الاقتصادية في الأسلوب الذي تنتهجه الدولة في رسم السياسة الإنمائية، والانتقال بالمجتمع من حالة الركود إلى النمو الاقتصادي الذاتي، ويختلف هذا الأسلوب بالضرورة من دولة لأخرى باختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية، والسياسية، واختلاف الدور الذي تضطلع به الدولة في تسيير مجرى النشاط الاقتصادي والأهداف المرجوة من عملية التنمية. (زوزي، 2010، صفحة 167)

2.2.2 أنواع استراتيجيات التنمية:

أ . **إستراتيجية الصناعات المصنعة:** تتمثل في مجموعة الصناعات التي تكمن وظيفتها الأساسية في خلق تكامل بين مختلف الأنشطة الصناعية، حيث تعتمد هذه الإستراتيجية على التركيز على الصناعات الثقيلة، وتتميز بجموعة من الخصائص تتمثل في(Rezig, 2006, p. 87) :

- تحتاج الصناعات المصنعة إلى رؤوس أموال ضخمة، كما تتميز بضخامة القاعدة الصناعية
- تركز على قطاع السلع الرأسمالية
- تعتمد على التكنولوجيا الحديثة

ب . **إستراتيجية احلال الواردات:** ترتكز هذه الإستراتيجية على اقامت صناعات تنتج سلعا تحل محل السلع المستوردة (شاهين محمد، 2018، صفحة 44)، والتركيز على جانب الطلب والإنتاج إلى السوق المحلية استرشادا بوجود الطلب على السلعة بالفعل يتم إشباعه من خلال الواردات (جودة، 2005، صفحة 24). بعبارة أخرى هي الخروج من الاعتماد على التجارة الدولية من خلال الاستبدال التدريجي لإنتاج المحلي عوض الواردات، حيث يفترض الارتفاع في الإنتاج الوطني لاستيعابها الطلب الداخلي. (Deubel, 2008, p. 486)

وتعتمد هذه الإستراتيجية على تبني الدول مسار اقتصادي يقوم على وضع قيود على الواردات من المنتجات الصناعية وتحويل الطلب على هذه المنتجات للإنتاج، ذلك باستخدام وسيلتين رئيسيين تشمل كل من الحماية الجمركية ووسائل كمية للتحكم وتوجيه الواردات (تراخيص وحصص الاستيراد، حضر الاستيراد) (عبد العظيم و طه، 1995، صفحة 6،7)، كما تحقق هذه الإستراتيجية مجموعة من المنافع تتمثل في: (صبري، 2012، صفحة 11)

- إنها ضرورية للدول النامية والتي لديها صناعة بدائية من اجل تحقيق التنمية الصناعية.
- تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع والمنتجات الحساسة للمجتمع.
- ضرورية لتحقيق التنمية والاستفادة من ميزات التصنيع المحلي وتطويره.
- مهمة لحماية الصناعة المحلية من المنافسة غير العادلة التي تمارسها الدول المتقدمة

تمر هذه الإستراتيجية بمجموعة من المراحل ، حيث يتم في المرحلة الأولى التركيز على السلع الاستهلاكية الضرورية لإشباع حاجات السوق المحلية من خلال إنشاء الصناعات الاستهلاكية، موفرة لها الدولة الحماية من منافسة السلع الأجنبية ذات جودة عالية ، تأتي المرحلة الثانية عند استيعاب السوق المحلي لهذه السلع الاستهلاكية ، فيتم من جهة توجيه فائض الإنتاج إلي التصدير ، ومن جهة أخرى البدء

في إقامة بعض الصناعات الوسطية والرأسمالية خاصة بعد تراكم رأس المال الداخلي و توفر عمالة أكثر مهارة، أما في المرحلة الثالثة تزداد أهمية منتجات الصناعات الوسطية والرأسمالية مقارنة بمنتجات الصناعات الاستهلاكية نتيجة زيادة الإنتاج . (محروس، 1997، صفحة 44،48)

ج ـ **إستراتيجية التصنيع الموجه للتصدير**: ترتكز هذه الإستراتيجية على جانب العرض، أي انتاج السلع للتصريف للأسواق الخارجية (جودة، الصناعة و التصنيع فى مصر الواقع و المستقبل حتى عام 2020، 2005، صفحة 24)، بمعنى يتم التركيز من خلال هذه الإستراتيجية على إنشاء صناعات يخصص غالبية إنتاجها إلى التصدير في الأسواق الخارجية، مع إمكانية تسويق جزء من الإنتاج للاستهلاك الداخلي (سالم توفيق، 2000، صفحة 292)، ومن أهم الدول النامية التي اتبعتها، دول جنوب شرق آسيا مثل: كوريا الجنوبية، تايوان، سنغافورا، هونج كونغ، ماليزيا.

من مزايا هذه الإستراتيجية هو توسيع نطاق السوق ليشمل الأسواق الخارجية بالإضافة للسوق المحلي حيث سيؤدي إلى التوسع في الإنتاج والاستفادة من وفورات الإنتاج الكبير، ذلك من خلال تشجع حرية حركة السلع.

تساهم هذه الإستراتيجية أيضا في الحصول على التكنولوجيا وتطويرها واكتساب المهارات، كل ذلك سيساهم في إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني ومن ثم إعادة هيكلة الصادرات مما يؤدي إلى اتساع قاعدة الإنتاج حيث يكون التصدير المحرك الرئيسي للنشاط الاقتصادي. (عبد العزيز عجيمة و الليثي، 1994، صفحة 311)

2.2 ماهية التصنيع وأهمية قطاع الصناعة في اقتصاد الدول:

1.2 ماهية التصنيع:

يعرف التصنيع على أنه عملية تحويل مخططة ومبرمجة من حالة زراعية إلى حالة صناعية في إقليم أو دولة ما، بإدخال الأساليب والأدوات الصناعية الحديثة إلى مختلف القطاعات الاقتصادية، فيعتبر التصنيع حلقة من حلقات تغيير التركيب الاقتصادي والاجتماعي في مراحل التطور الاقتصادي فضلا عن التغيير في أنماط الإنتاج الصناعي .فهو يمثل إجراء تغيرات عميقة في بنية الإنتاج باستخدام الوسائل الإنتاجية الحديثة. (السعيد السماك، 1998، صفحة 61)

2. 2 أهمية قطاع الصناعة في اقتصاد الدول:

يمكن اعتبار عملية التصنيع شرطا ضروريا لنجاح أي تجربة تنموية حقيقية من شأنها الانتقال بالاقتصاد بخطى نوعية إلى الأمام نظرا لما يحققه تطور هذا القطاع من نتائج هامة للاقتصاد الوطني ومتمثلة في: (بزيرية، 2012، صفحة 238)

– خلق مشاريع صناعية تتميز بترابطات خلفية وأمامية وهذا ما يؤدي إلى خلق نوع من الحركية في الاقتصاد الوطني تدفع المستثمرين إلى القيام بمشاريع جديدة لم تكن موجودة.

– إمداد القطاعات الأخرى بمستلزمات الإنتاج، وتوليد تقدم تقني مما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية.

– تنويع الإنتاج الصناعي وغير الصناعي من خلال المساهمة في توسيع القاعدة التكنولوجية للاقتصاد الوطني وتحديثها المستمر مما يسمح بزيادة الإنتاج.

– خلق فرص عمل جديدة وتخفيض نسبة البطالة الحالية أو المستقبلية، مما ينعكس إيجابا على مستوى المعيشي للفرد.

– التصنيع يساعد البلدان على تنويع اقتصادياتها وتقليل تعرضها للصدمات العالمية الخارجية (Commission de l'union africaine, 2013, p. 10)

– تكمن أهمية التصنيع في أنه يساعد في زيادة الدخل الوطني بمعدل أعلى من معدلات التي يمكن لأن تحققها القطاعات الأخرى، (الجميلي، 1991، صفحة 24) حيث أن التصنيع يتيح إمكانية تحقيق نمو أعلى، وارتفاع مستويات الدخل الفردي.(Baldwin, 2000, p. 5)

– تدعيم الاستقلال الاقتصادي، ذلك أن القطاع الصناعي يقلل من التبعية الاقتصادية للدول المتقدمة من خلال التقليل من استيرادهم للسلع الصناعية (القريشي، 2005، صفحة 40)

– تحسين عجز في ميزان التجاري، من خلال زيادة إنتاج السلع القابلة للتصدير، حيث أن القطاع الصناعي يسمح بنمو واستيعاب ومواكبة التكنولوجية الحديثة التي تؤدي إلى رفع الإنتاجية وزيادة المنافسة وجودة وتنويع المنتجات الصناعية، هذا ما سيؤدي إلى توفير موارد نقد أجنبي من عملية التصدير، بالإضافة إلى توسيع القاعدة الصناعية ستؤدي إلى التقليل من الطلب على الواردات من السلع الصناعية وبالتالي التقليل من الطلب على نقد أجنبي.

3. المحور الثاني: تجربة ماليزيا في تطوير القطاع الصناعي ومدى الاستفادة منها وإمكانية إسقاط دروسها على الاقتصاد الوطني

1.3 تجربة ماليزيا في تطوير القطاع الصناعي ومراحلها:

هناك عدة تجارب رائدة في مجال تطوير و تنمية القطاع الصناعي ، سنأخذ فيما يلي التجربة الماليزية التي تعد من التجارب التنموية الجديرة بالاهتمام والدراسة لما حققته من انجازات كبيرة يمكن أن تستفيد منها الدول ، فمنذ استقلالها في سنة 1957، نجحت ماليزيا من تحول اقتصادها الذي كان قائم على منتجات أولية بسيطة ، إلى اقتصاد صناعي يعتمد بشكل كبير على التجارة ، حيث أصبحت أكبر مصدر للسلع والتقنيات الصناعية في جنوب شرق آسيا ، فمن خلال الشكل الأول نلاحظ تطور الصادرات السلع والخدمات لماليزيا كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي ، بحيث انتقل من 53,06 % سنة 1960 إلى أعلى نسبة له سنة 1999 بنسبة تقدر ب 121,31 % ، بينما في سنة 2019 فحققت أكثر من 65 %.

الشكل رقم 01: صادرات السلع والخدمات لماليزيا كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي

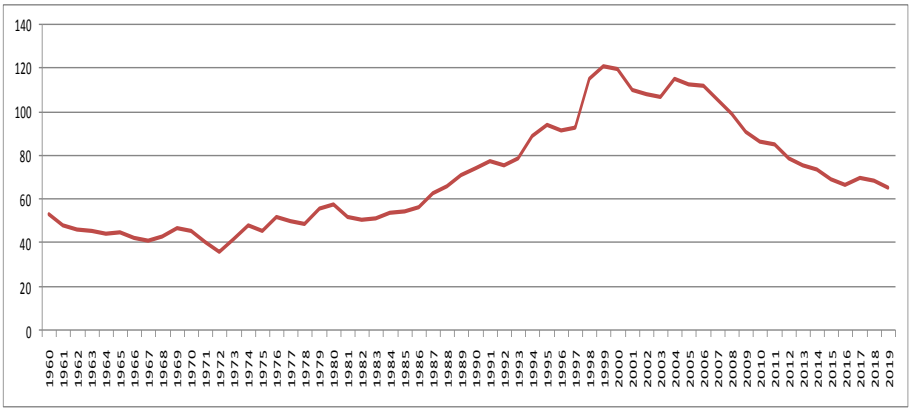

المصدر : من اعداد الباحثتين استنادا على قاعدة بيانات البنك الدولي (2021/03/19)، تاريخ الاطلاع 21.04.2021

بالإضافة إلى ذلك، فإن المبادلات التجارية الماليزية، وبالأخص الصادرات هي مدفوعة إلى حد كبير من قبل قطاع الصناعات التحويلية، التي تساهم بحصة الأسد من إجمالي صادرات السلع، حيث نلاحظ من الشكل 02 ارتفاعا كبيرا في نسبة صادرات المصنوعات من صادرات السلع الكلية، حيث أنها بلغت

سنة 2019 نسبة 70.85 % مقارنة مع سنة 1965 بنسبة تقدر ب 3.85 %، أي بمعدل يزيد عن 49 مرة خلال هذه الفترة.

الشكل رقم 02: نسبة الصادرات الصناعية من الصادرات السلعية الكلية لماليزيا

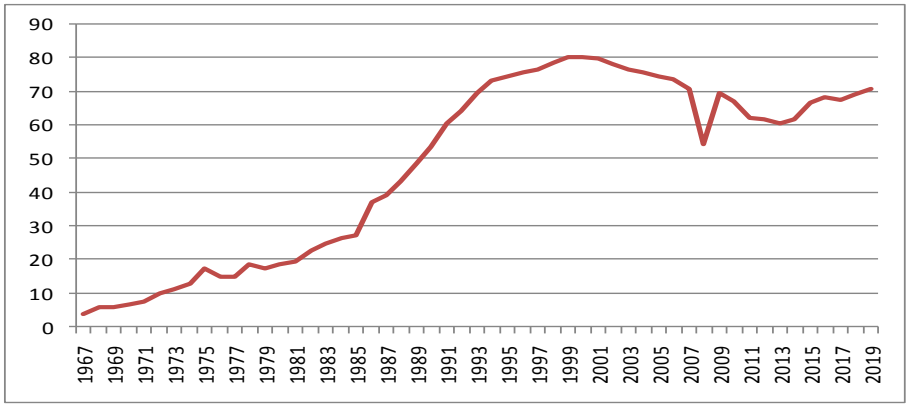

المصدر : من اعداد الباحثتين استنادا على قاعدة بيانات البنك الدولي (2021/03/19)، تاريخ الاطلاع 21.04.2021

وبالتالي نلاحظ أن قطاع الصناعة يلعب دورا هاما في تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة التي حققتها ماليزيا خلال العقود الماضية، بحيث أصبح هذا القطاع مصدرا أساسيا من مصادر العملة الأجنبية التي تجنيها من خلال تصدير منتجاتها الصناعية إلى كل دول العالم.

وقد أصبحت ماليزيا من أبرز الدول في مجال الصادرات التكنولوجية، ذلك بعد تطبيقها إستراتيجية تنموية تقوم على دعم وتطوير الصناعات المحلية القادرة على المنافسة محليا ودوليا،حيث نلاحظ من الشكل رقم 03 متوسط نسبة صادرات ذات تكنولوجيا متقدّمة من إجمالي صادرات السلع الصناعية خلال الفترة مابين 1988 و 2019 قدرت ب 49,05% ، أي أن هذه النسبة تمثل منتجات التكنولوجيا العالية من جميع الصادرات المصنعة، إذ أن جزء كبير جدا من قاعدة التصنيع في ماليزيا يشغل في قطاع السلع الكهربائية والإلكترونية، هذا مما جعل هذا القطاع مصدراً أساسيا في دفع النمو الاقتصادي وعجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة مستفيدة من روح الابتكار والإبداع للموارد البشرية الماليزية وتطوير قدراتها التعليمية والإنتاجية.

الشكل رقم 03: نسبة صادرات التكنولوجيا المتقدّمة من صادرات السلع الصناعية لماليزيا

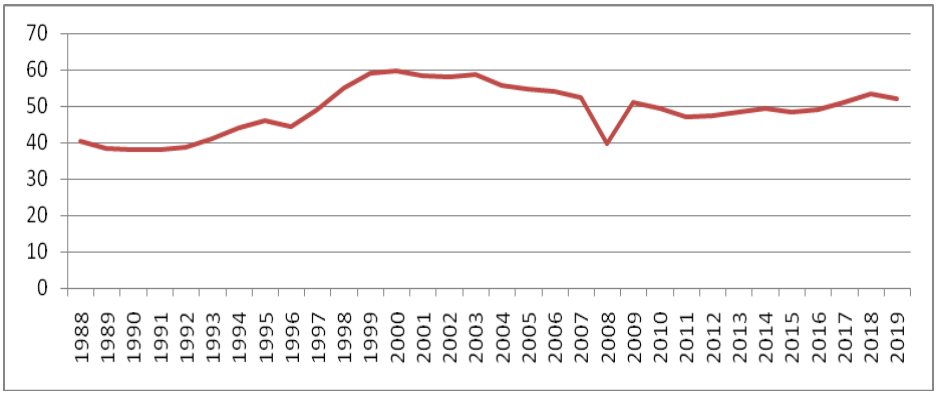

المصدر : من اعداد الباحثتين استنادا على قاعدة بيانات البنك الدولي (2018 .2021)، تاريخ الاطلاع 21.04.2021

لقد مرت تجربة ماليزيا في التصنيع بمراحل عديدة لوصولها لهذه المكانة، والتي كانت بتطوير صناعتها من تلك التي تعتمد على كثافة العمل إلى صناعات تعتمد على كثافة رأس المال وتحديدا الصناعات التكنولوجية التي لها قيمة مضافة كبيرة، يمكن تقسيم هذه المراحل على النحو التالي: (درج، 2010، صفحة 1368،1369)

- **المرحلة الأولى: تطبيق سياسة إحلال الواردات:**

كانت ابتدءا من الستينيات عندما طبقت سياسة إحلال الواردات وعلى أساسها قامت صناعات صغيرة الحجم وأخرى لإنتاج السلع التي تحل محل السلع المستوردة كالصناعات الغذائية ومواد البناء والتبغ والبلاستك والكيميائيات، وتم إصدار قانون تشجيع الاستثمار سنة 1968 لجذب الاستثمارات الأجنبية في تلك المجالات.

- **المرحلة الثانية: التوجه نحو الصناعات التصديرية:**

تمثلت في تركيز على الصناعات كثيفة الاستخدام لعنصر العمل، فقامت بتشجيع دخول الاستثمارات في مجال الالكترونيات وصناعات النسيج من خلال توفر العمالة الرخيصة وحوافز ضريبية مغريه وإصدار تراخيص منتجات أجنبية وإنشاء مناطق تجاره حرة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه نحو التصدير، ولتوسيع المجال لفتح فرص العمل (John & Finn, 2017, p. 123)، وعملت الحكومة على استضافة شركات متعددة الجنسية لتشغيل خطوط الإنتاج في ماليزيا.

- **المرحلة الثالثة: التصنيع الثقيل:**

بدأت هذه الفترة في بداية الثمانينيات حيث شجعت الحكومة على الصناعات الثقيلة كما شجعت على التوسع في صناعات الاسمنت والحديد والصلب والتركيز على صناعة الالكترونيات والنسيج التي بدأت تساهم بثلثي القيمة المضافة للقطاع الصناعي.

- **المرحلة الرابعة: التركيز على الصناعات عالية التقنية:**

بداية من التسعينيات تميزت هذه المرحلة تشجيع الصناعات عالية التقنية ذات القيمة المضافة وهي صناعات عالية التقنية تتطلب رأس مال كبير ومهارة عاليه، وذلك من أجل زيادة تنافس المنتجات الماليزيه وتوسيع دائرة أسواقها المحلية.

كما تستهدف ماليزيا الوصول في حلول 2020 من خلال التركيز على الاستثمارات المحلية والأجنبية، واستخدام التكنولوجيا الغير ملوثة للبيئة، ورفع مستوى التعليم والتدريب، بالإضافة إلى تكاملها مع منطقة آسيان من خلال إزالة المعوقات التجارة، وزيادة حجم التبادل التجاري بينها. (عايشي، 2009، صفحة 218)

حيث تهدف هذه الخطة الصناعية الجارية حالياً إلى التوسع في نطاق السياسة الصناعية من خلال إدخال قطاع الخدمات، تطوير الشركات الصغيرة والمتوسطة، الموارد البشرية، التكنولوجيا، الخدمات اللوجستية، التسويق، إلخ، الهدف الرئيسي هو توجيهها نحو مستوى عال من التنافسية الدولية ويصبح اقتصادها ذو قيمة مضافة عالية ومعرفية.

2.3 الدروس المستفادة من التجربة الماليزية ومدى امكانية إسقاطها على الاقتصاد الجزائري:

1.2.3 واقع القطاع الصناعي في الجزائر:

بالرغم من المكانة التي منحت للتصنيع خلال مخططات التنمية إلا انه لم يحقق تطورا ذلك لأنه يعاني من مجموعة مشاكل يمكن تلخيصها فيما يلي:

- نقص المهارات والكفاءات التي لم تأخذ بعين الاعتبار؛
- غياب التكامل بين القطاعات الذي من المفروض أن تقوم به الصناعة؛
- ضيق السوق المحلي وعدم التمكن من المنافسة الخارجية (زوزي، 2010، صفحة 174)؛
- مشكلة العقار الصناعي؛

– تبعية كبير لقطاع المحروقات، أدت الى نقص في تنويع الصادرات التي لم تتعدى متوسط 7,2 % خلال الفترة مابين 1992 و2019 ، بالإضافة إلى ذلك أن نسبة الصادرات من السلع الصناعية من إجمالي الصادرات الكلية هي بدورها لم تتعدى نسبة 6 % خلال الفترة ما بين 1992 و 2017 كما هو موضح في الشكل التالي ، بينما نسبة صادرات التكنولوجيا المتقدّمة من الصادرات الصناعية عرفت تذبذبا أيضا خلال نفس الفترة ، فقد سجلت أعلى نسبة صادرات للتكنولوجيا المتقدّمة للصادرات الصناعية الإجمالية سنة 1999 بنسبة 4.44٪ وأدناها سنة 2012 بنسبة0.13٪ ؛

الشكل رقم 04: نسبة الصادرات الصناعية وصادرات التكنولوجيا المتقدّمة للجزائر

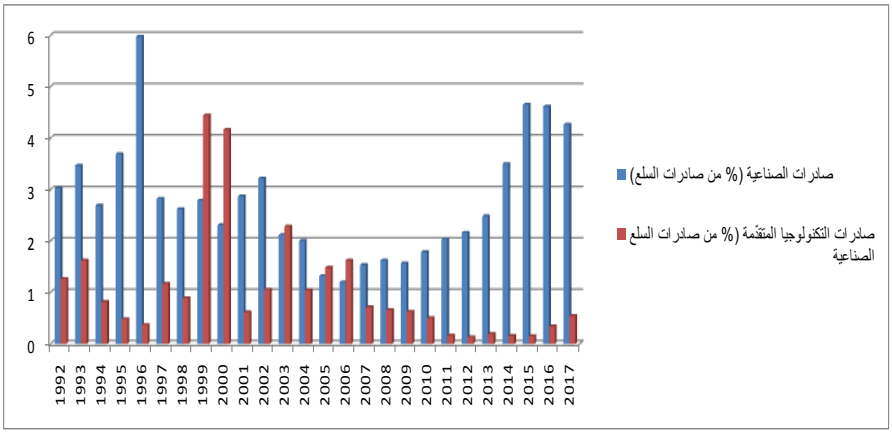

المصدر : من اعداد الباحثتين استنادا على قاعدة بيانات البنك الدولي (2021/03/19)، تاريخ الاطلاع 25.04.2021

– الارتباط القوي بالخارج للتزود بالمواد الأولية الضرورية كالنصف مصنعة وقطع الغيار (بريكة و عمارة، 2015، صفحة 284)؛

– ضعف الإنتاج الصناعي، فمن خلال الشكل رقم 05 نلاحظ تفاوت مساهمة القطاع الصناعي في القيمة المضافة ، وهيمنة الصناعات الاستخراجية مقارنة بالصناعات التحويلية، ذلك ناتج في جزء كبير إلى اعتماد الجزائر على النفط لتحقيق عوائد من خلال الصناعات الاستخراجية ، حيث تمثلت نسبة مساهمة الصناعات الاستخراجية من الناتج المحلي الإجمالي 19,5 % سنة 2019، و التي تشمل استخراج النفط و الغاز الطبيعي ، وخامات المعادن، بينما نسبة مساهمة الصناعات التحويلية من الناتج المحلي الإجمالي 4,5% لنفس السنة (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2020، صفحة 321)،

وتمثل هذه الصناعات قطاعا واسعا ومتنوعا يدخل في نطاقه مجموعة كبيرة من السلع تتكون من الصناعات الكهربائية، الالكترونية، مواد البناء ، البلاستيك وغيرها. بناء على هذه المعطيات نستخلص ضعف مساهمة الصناعات التحويلية في القيمة المضافة بالرغم من اعتبارها محركا أساسيا للنمو الاقتصادي في المدى الطويل، وهذا راجع للأسباب المتمثلة في: (بودرامة وقصاص، 2017، صفحة 199)؛

- انخفاض حجم الموارد المخصصة للبحث والتطوير؛
- قلة الاهتمام بمعايير الجودة والنوعية وعدم مواكبة التطورات في المجال التكنولوجي؛
- عدم وجود سياسة وأهداف واضحة لتطوير القطاع.

الشكل رقم 05: القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية والتحويلية (مليون دولار)

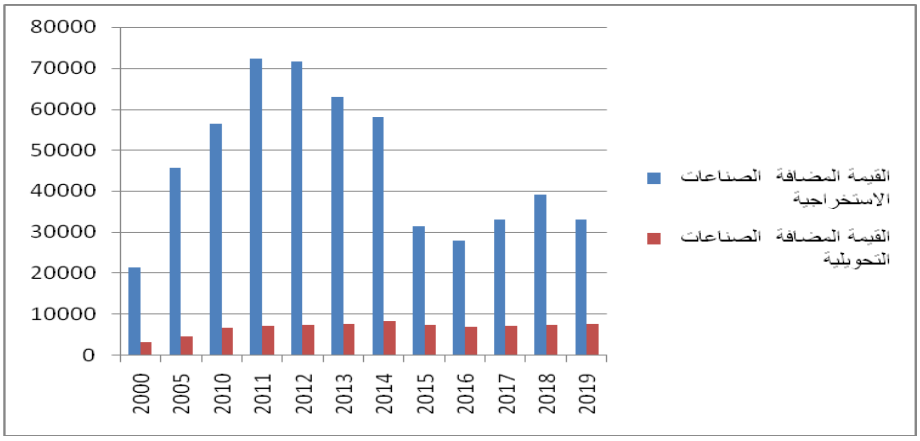

المصدر : من اعداد الباحثتين استنادا عن معطيات التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2020، ص ص319، 320

2.2.3. الدروس المستفادة من تجربة ماليزيا:

إن أهم ما يمكن الاستفادة من سمات الأساسية للنجاح الماليزي في مجال الصناعة:

- إن الصناعات الإستراتيجية يجب أن يتوفر لها دعم حكومي قوي عند بداية انطلاقها خاصة في مجال البحث والتطوير واستيعاب التقنية، وان تحفيز الصناعات الفرعية المتصلة بالصناعات الاستراتيجية امر مهم ليتم بناء شبكة صناعية متكاملة تحقق التقدم الصناعي المطلوب (درج، 2010، صفحة 1368).
- تطوير الموارد البشرية المحلية وزيادة قدرتها على العمل والإبداع وتنمية المهارات.

– الانفتاح على جذب الاستثمارات العالمية، ونقل وتطوير التكنولوجيا المتقدمة في الإنتاج خاصة بالنسبة للصناعات الموجهة للتصدير.(Hal & all, 2012, p. 12)

– دعم ومساهمة القطاع الخاص في تطوير القطاع الصناعي.

– ضعف إقبال المستثمر الأجنبي خاصة في مجال القطاع الصناعي، فبالرغم من نجاح الشركات الأجنبية مع مؤسسات محلية، غير أن هذا يبقى غير كاف بالنظر الى الإمكانيات المالية والطبيعية التي تتوفر عليها الجزائر، وكذا بالنظر إلى الجهود المبذولة لتحسين مناخ الاستثمار. (سلامة و ولهة، 2018 ، صفحة 147)

فمن خلال ما سبق يمكن القول أنه يمكن للجزائر تبني الأساليب التي اعتمدت و ركزت عليها ماليزيا لتطوير و النهوض بقطاعها الصناعي و الاستفادة من تجربتها من خلال التركيز على الاستثمار الأجنبي المباشر وتكييف القوانين الخاصة بهذا الاستثمار في المرحلة الراهنة والمستقبلية ، بالإضافة إلى قيام بنى تحتية تكنولوجية متطورة تتضمن تكنولوجيا المعلومات و الاتصال ،كذلك الابتكار و الذي يتضمن عناصر البحث والتطوير ، و التغيير في نماذج العمل ، بالإضافة أيضا إلى الموارد البشرية ذات مهارات و كفاءة عالية المهارات ، هذا ما سيحول القطاع الصناعي لتميزه على صناعات معرفية الصناعات ذات قيمة مضافة التي تسمح له بالاندماج في الأسواق الدولية .

وبالتالي من الضروري تهيئة وخلق المناخ الصناعي المناسب والتركيز في مجالات التخصص التي لها إمكانيات في التقدم التكنولوجي مع الأخذ بعين الاعتبار اتجاهات الصناعة في العالم وتطور الأسواق وتوجهات الطلب العالمي. (ورقين، 2009، صفحة 182)

4. خاتمة:

احتل قطاع الصناعي أهمية محورية في استراتيجيات التنمية التي اتبعتها الدول المتقدمة، وكذلك الدول النامية التي تسعى للارتقاء في اقتصادها إلى مستوى الدول المتقدمة. حيث يعتبر التصنيع عملية تغيير هيكليي في الاقتصاد، حيث تترجم مساهمته في توليد الناتج الوطني بالإضافة إلى استيعاب قوة العمل، هذا التغيير يشمل أيضا تطوير في نوعية الصناعات والتقنيات المستخدمة.

والجزائر كباقي معظم الدول النامية, ما زال اقتصادها يعاني من ضعف شديد في هذا القطاع الحيوي ، وعلى الرغم من وجود العديد من المزايا و المؤهلات التي تمتلكها لتوسيع وارتقاء هذا القطاع والتي تضعها في مصاف الدول المتقدمة إلا أنه هناك مجموعة من المشاكل التي تواجهها و المتمثلة ضعف

الإنتاج الصناعي نقص المهارات والكفاءات ،غياب التكامل بين القطاعات الذي من المفروض أن تقوم به الصناعة، ضيق السوق المحلي وعدم التمكن من المنافسة الخارجية، لذا يجب إعادة النظر في الأساليب المتخذة للوصول إلى مكانة متطورة والاستفادة دروس تجارب دولية نجحت في تطوير هذا القطاع بالرغم من وجود عدة عوامل كانت تستطيع الحد من تطوره ،حيث تعتبر التجربة الماليزية من أحسن التجارب التي يمكن للدول النامية السير على خطاها للوصول إلى تحقيق نمو، مكانة على المستوى الدولي.

5. قائمة المراجع:

- **المؤلفات:**

– إسماعيل محروس، اقتصاديات الصناعة والتصنيع (الطبعة الثانية)، (الإسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة،1997).

– النجفي سالم توفيق، أساسيات علم الاقتصاد،(القاهرة :الدار الدولية، 2000)

– باسم الجميلي، سياسة التصنيع في ضوء مقاصد الشريعة، (لبنان :دار الكتب العلمية:1991) .

– عبد الخالق جودة ،الصناعة و التصنيع فى مصر الواقع و المستقبل حتى عام 2020،(مصر:المكتبة الاكاديمية،2005)

– عبد اللطيف مصطيفى، عبد الرحمن بن سانية، دراسات في التنمية الاقتصادية،(الطبعة الاولى) (لبنان:مكتبة حسن العصرية ،2014)

– محمد الأزهر السعيد السماك، اقتصاديات المواقع الصناعية وتقييم دراسة الجدوى، (عمان:دار الزهران،1998)

– محمد عبد العزيز عجيمة، محمد على الليثي، التنمية الاقتصادية مفهومها نظرياتها سياساتها، (مصر:مؤسسة شباب الجامعة،1998)

– محمد عبد الله شاهين محمد، التجارة الدولية واثرها على التجارة الخارجية للدول العربية، (مصر:دار حميثرا للنشر والترجمة،2018)

– محمد مصطفى عبد العظيم، عبد لله منصور طه، اقتصاديات التنمية، (الرياض:دار المرجع للنشر،1995)

– مدحت القريشي، الاقتصاد الصناعي ، (عمان:دار وائل للنشر و التوزيع،2005)

– Deubel . P, *Analyse économique et historique des sociétés contemporaines*, (France: Pearson Education,2008)

– Hal, H., & all, *Malaysia's Development Challenges: Graduating from the Middle*,(usa: Routledge editions,2012)
– John, P., & Finn, T, *The Practice of Industrial Policy: Government-business Coordination in Africa and east asia*, (united kingdom:oxford university press,2017)
– Rezig, A, *Algérie Brésil Corée du Sud, Trois expériences de développement*, (Algerie : OPU,2006)

- **المقالات:**

– السعيد بريكة، نور الهدى عمارة، ، استثمار العوائد النفطية لتطوير قطاع الصناعة في الجزائر، مجلة العلوم الانسانية ،العدد 04 ،2015

– امحمد بزيرية، ، ديناميكية القطاع الصناعي العربي بعد فترة التصحيح الهيكلي دراسة حالة القطاع الصناعي الأردني، مجلة الاقتصاد الجديد ،العدد 05، 2012

– باية ساعو،القطاع الصناعي الجزائري : المشاكل و الحلول، مجلة معارف ،المجلد 12،العدد 22، 2017

– سليم مخضار، تحليل تنافسية القطاع الصناعي في الجزائر دراسة مقارنة مع دول المغرب العربي، مجلة المالية والأسواق،المجلد3 ،العدد 1، 2016

– سليم مخضار، واقع تنافسية الصادرات الصناعية خارج المحروقات في الجزائر مقارنة بكل من تونس والمغرب،مجلة المشكاة قي الاقتصاد و التنمية ، المجلد 1،العدد 7، 2018

– عبود ورقين، الاستراتيجية الملائمة للتنمية الصناعية في الجزائر،مجلة بحوث اقتصادية عربية ، العدد 45، 2009

– علي احمد درج، التجربة التنموية الماليزية و الدروس المستفادة منها عربيا ، مجلة جامعة بابل ، المجلد23 ،العدد 03، 2015

– كمال عايشي ، دورنظرية الاوز الطائر الاسيوية في السياسة الصناعية الجديدة في الجزائر للتحول الى الهيكل التصديري، مجلة أبحاث اقتصادية و ادارية ، المجلد 3 ، العدد02، 2009

– محمد زوزي، استراتيجية الصناعات المصنعة والصناعة الجزائرية، مجلة الباحث ، المجلد 08، العدد 08 ، 2010

– مصطفى بودرامة، الطيب قصاص، المشاكل التي تواجه القطاع الصناعي في الجزائر، مجلة رؤى اقتصادية ، المجلد07، العدد 12 ، 2017

– وفاء سلامة، وردة ولهة، واقع القطاع الصناعي في الجزائر وسبل تطويره، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، المجلد07، العدد03 ،2018

- **المداخلات:**

– سلوى صبري، ، سياسة إحلال الواردات الفلسطينية مشاكل وصعوبات التطبيق وسبل التطوير ، ورقة بحثية مقدمة المؤتمر الاقتصادي:نحو تعزيز تنافسية المنتجات الفلسطينية،(16 -2012/10/17) ،جامعة القدس المفتوحة،فلسطين.

- **مواقع الانترنيت:**

– تقرير الاقتصادي العربي الموحد، (2020)،https://www.amf.org.ae/ar/jointrep/jaer2020

– Baldwin, R. E. (2000), *Trade and Growth: Still Disagreement about the Relationships* , OECD Economics Department Working Papers 264. OECD Publishing. https://www.oecd-ilibrary.org/economics/trade-and-growth_768732688342

– Nations Unies, Commission Economique pour l'Afrique (2013-03). L’industrialisation au service de l’émergence de l’Afrique : document de synthèse, Abidjan.https://repository.uneca.org/handle/10855/22167